الصناعة الدوائية العراقية تدخل مرحلة جديدة بشراكات أميركية وعالمية



أعلن مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناعة والتنمية والقطاع الخاص، حمودي اللامي، اليوم الخميس، تحقيق تقدم لافت في قطاع الصناعة الدوائية الوطنية، مشيرًا إلى أنها باتت تغطي نحو 40% من حاجة السوق المحلية، مع وجود اتفاقات لنقل تكنولوجيا تصنيع الأدوية إلى العراق.

وقال اللامي في تصريح تابعته "المطلع"، إن:"العراق يمتلك حاليًا 34 مصنعاً للدواء، مصنع واحد منها تابع للقطاع العام وهو معمل أدوية سامراء والبقية للقطاع الخاص الذي يساهم بنسبة 80% من إجمالي الإنتاج المحلي"، مبيناً أن:"هذه المصانع تعمل بطاقتها القصوى وتنتج أكثر من 2060 نوعًا من الأدوية".

وأوضح اللامي أن:"الاستثمارات في هذا القطاع ضخمة جدًا، حيث تصل الكلفة بكل مصنع إلى 200 مليون دولار"، مشيراً إلى أن:"الحكومة قدمت تسهيلات كبيرة لدعم هذا القطاع، من بينها خفض سعر تسجيل الدواء المحلي بنسبة 50% عن سعر تسجيل الدواء المستورد".

وأضاف أن:"وزارة الصحة أكدت أن 60% من احتياجات الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) يتم تأمينها حاليًا عبر التعاقد مع المصانع المحلية"، لافتًا إلى أن:"قيمة احتياجات العراق الكلية من الأدوية تتراوح ما بين 4 إلى 5 مليارات دولار سنويًا".

وبخصوص الأدوية التخصصية، كشف مستشار رئيس الوزراء عن:"عرض إنتاج 2000 نوع من الأدوية البايولوجية وأدوية الأمراض المزمنة والتخصصية على الشركات المحلية لإنتاجها داخل العراق"، مؤكدًا:"نجاح شركتين محليتين في إبرام اتفاقات مع شركات أجنبية، بينها شركات أميركية، لنقل تكنولوجيا إنتاج هذه الأدوية المهمة ذات الاستخدام المزدوج".

ولفت اللامي أن:"الأدوية المحلية تتمتع بجودة عالية تضاهي المستورد وتخضع لفحوصات دقيقة، فضًلا عن كونها أرخص ثمنًا، ما يخفف الأعباء المالية عن كاهل المواطنين".